التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق ودوره في الحد من الفساد المالي والإداري

– دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات لولايتي سيدي بلعباس ووهران–

Integration between corporate governance and quality auditing and its role in reducing financial and administrative corruption - A field study on a group of auditors for the provinces of Sidi Bel Abbes and Oran –

خيثري الخادم[1،*]، لزرق محمد[2]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سيدي بلعباس (الجزائر) (khitriifatiha@gmail.com)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة سيدي بلعباس (الجزائر) (m.lazreg222@yahoo.fr)

تاريخ الاستلام: 2020/04/16؛ **تاريخ القبول**: 2020/09/30؛ **تاريخ النشر**: 2021/07/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق في محاربة الفساد المالي والإداري في الجزائر،ولتحقيق هذا الهدف قمنا بعرض وتحليل كل من الإطار النظري لحوكمة الشركات وجودة التدقيق،كما قمنا بإعداد استبيان تم توجيهه إلى عينة منمحافظي الحسابات لولايتي سيدي بلعباس ووهران لمعرفة أرائهم حول دور التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري في البيئة الجزائرية. حيث توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ارتباط وثيقة وأثر إيجابي بين إرساء مبادئ الحوكمة والجودة في التدقيق في المؤسسة في محاربة الفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ جودة التدقيق؛ فساد مالي وإداري.

تصنيف JEL : M42 .

Abstract: This study aims to demonstrate the role of complementarities between corporate governance and quality auditing in fighting financial and administrative corruption in Algeria,to achieve this goal, we presented and analyzed both the theoretical for corporate governance and audit quality , we have also prepared a questionnaire that was directed to a group of auditors for the provinces of Sidi Bel Abbes and Oran to find out their views on the role of complementarity between corporate governance and audit quality in reducing financial and administrative corruption in the Algerian environment.

the study concluded that there is a close correlation and a positive impact between establishing principles of governance and quality in the audit of the institution in fighting financial and administrative corruption.

Keywords: Corporate governance; Quality auditing; Financial and administrative corruption.

Jel Classification Codes: M42.

* المؤلف المرسل.

- تمهيد:

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها الشركات في الوقت الحالي،حيث تعتبر ظاهرة الفساد موجودة منذ عشرات السنين ولكن أصبحت متفشية وتجذب انتباه الباحثين والمحللين منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم،وهذا لأهمية مخاطر الغش والاحتيال الذي تتعرض لها الشركات ودورها البارز في انهيار كبريات الشركات وضياع أموال المساهمين،ومازلنا نبحث في دور التدقيق في ضبط الأداء الإداري والمالي من جهة،وتطبيق قواعد حوكمة الشركات من جهة أخرى فلابد لنا أن نعرج على دور التكامل بين جودة التدقيق وحوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري والتقليل من حالاته حيث أن وجود التدقيق و الرقابة دائما يمنع الأعمال غير المشروعة وذلك لإمكانية اكتشافه ومحاسبته.

كما أن الحوكمة تلعب دوراً هاماً في تحقيق ذلـــــك، إضافة لما تؤديه جودة التدقيق من إضفاء مزيدا من المصداقية على التقارير المالية، ومن ثم زيادة ثقة المستخدمين في التقارير المالية، وبالتالي إظهارها بصورة عادلة.

- إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق فإن الدراسة الحالية توضح مضامين هذه الإشكالية وعليه يمكن صياغتها كما يلي:

هل للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة التدقيق تأثير إيجابي في الحد من الفساد المالي والإداريمن وجهة نظر محافظي الحسابات؟

- **فرضيات الدراسة:** لتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بصياغة الفرضية الرئيسية والتي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا:

توجد علاقة إرتباط مشتركة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق وأساليب محاربة الفساد المالي والإداري.

- أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وسبل تطبيقها وتفعيلها في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والشركات والمهتمين،ومن أهمية جودة التدقيق باعتبار التدقيق آلية لتفعيل تطبيق حوكمة الشركات والمساهمة في خلق بيئة أعمال تتسم بالمصداقية والشفافية عن طريق زيادة فعالية الرقابة والتدقيق،مما يسمح بضمان صدق ونزاهة المعلومة المالية المعروضة والحد من الفساد الذي يدعم استخدام المعلومة المالية بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوي الحقوق في الشركة.

- الدراسات السابقة:

1. حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد (2018)، "تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري:قراءة تحليلية"، مقال بمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري ،من خلال استقراء نماذج لإسهامات الدول المتقدمة والناشئة،و قد تم التوصل إلى أن موضوع الحوكمة قد لاقى اهتمام كبير في الدول المتقدمة ،إلا أن درجة الاهتمام اختلفت من دولة إلى أخرى،وتوصلت الدراسة إلى أن تجربة الدول العربية ما زالت بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والتطوير ،لان أغلبية اللوائح المنظمة للحوكمة فيها لا تحتوي على شروط إلزامية تفرض على الشركات تطبيقها لزيادة الحد من الفساد المالي والإداري.

2. ميلود تومي،محمد لمين علون (2016)، "التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية"، مقال بمجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية،الوادي،الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أهمية استخدام التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري،من خلال ذلك تم معرفة أثر وظيفة التدقيق الداخلي في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية والمساهمة في تقييم وإدارة المخاطر،لتتوصل الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يقوم بخدمات مهنية لتساعد إدارة المؤسسة على تحقيق مزيد من الفعالية في أداء مهامها ،و لمواجهة مختلف أوجه الفساد المالي والإداري الذي قد ينشأ من الانحرافات السلبية الناتجة من طرف موظفي المؤسسة في شتى المستويات الإدارية عند أداء مهامها.

3. رشام كهينة (2016)، "جودة التدقيق كأسلوب للحد من الغش والفساد المالي"،مقال بمجلة المعارف،قسم العلوم الإقتصادية، العدد 20.

تناولت هذه الدراسة التعرف على مدى مساهمة جودة التدقيق في محاربة أساليب الغش والفساد المالي حيث ركزت الباحثة على معرفة الدور الذي تلعبه جودة التدقيق في التصدي لكل أنواع الغش والفساد المالي كما ركز على معرفة أسباب هذا الغش،كما تعمل على تحديد المخاطر التي تواجه المؤسسات ومتابعة كيفية علاجها،وتحديد الآليات الضرورية للحد من الغش والفساد المالي.

I.1- تعريف حوكمة الشركات: عرفت حوكمة الشركات بأنها: "ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة"[1].

كما عرفتها لجنة كادبوري سنة 1992 بأنها:"النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات وممارسة الرقابة عليها"[2].

عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC حوكمة الشركات بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[3].

عرفتها منظمة التعاون الإقتصادية OECD على أنها: "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها"[4].

ويتضح من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة أن الحوكمة هي الأسلوب الذي تمارس به سلطات الإدارة بطريقة جيدة،والذي يفرض تنسيق المصالح بين المساهمين ومجالس الإدارة والموظفين بالإضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى،وذلك للوصول الى الأهداف المسطرة والقيام بالرقابة على أداء العمل في الشركة على أحسن وجه.

I.2- أهمية الحوكمة: تكمن أهمية الحوكمة في تحقيق النقاط التالية:

- الحياد والاستقلال لكافة العاملين في الشركات في مختلف المستويات التنظيمية،مع تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن؛
- الاعتماد على الضوابط الوقائية التي تمنع حدوث الأخطاء؛
- تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية؛
- تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود والنهوض لتحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في مغبة الأزمات المالية، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء،مما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة،مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه السواق،والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها[5]؛

و يرى الباحثان بأن الالتزام بقواعد الحوكمة يشكل أحد أهم ركائز منع الغش والتلاعب بالتقارير المالية مما ينعكس على ضبط الممارسات المحاسبية غير المرغوب فيها.

I.3- أهداف الحوكمة: تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط صارمة لتحقيق ذلك؛

- ✓ توفير ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة[6]؛

وفي ضوء خبرة الباحث الأكاديمية فإنه يضيف الأهداف التالية:

- إظهار الشفافية وتعزيز القابلية للمحاسبة؛
- تحسين الأداء الشمولي للمؤسسة؛
- العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره،وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين[7].

I.4- مبادئ حوكمة الشركات: تعد المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 الأكثر قبولا واهتماما والأسبق صدورا والمعاد صياغتها سنة 2004 وهي:

أ. **مبدأ حماية حقوق المساهمين:** يتحقق هذا المبدأ من خلال حضور المساهمين في الجمعية العامة والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة و الحصول على حقوقهم في الأرباح وكذا ممارسة الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية؛

ب. **مبدأ المساواة بين المساهمين:** يتحقق هذا المبدأ من خلال المساواة في توفير المعلومات لمختلف الفئات، والمساواة في المعاملة للفئات المتكافئة،الإفصاح عن المصالحة الخاصة بمجلس الإدارة والمديرين؛

ج. **مبدأ دور أصحاب المصالح:** يتحقق هذا المبدأ من خلال التعاون بين أصحاب المصالح وإدارة الوحدات الاقتصادية، مع ضمان حصولهم على المعلومات الملائمة و الكافية والموثوق فيها؛

د. **مبدأ الإفصاح و الشفافية:** يتحقق هذا المبدأ من خلالدقة وشمولية الإفصاح،التوقيت الملائم مع مراجعة المعلومات المفصح عنها؛

ه. **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:** يتحقق هذا المبدأ من خلال ضمان مسؤولية المجلس اتجاه الشركة والمساهمين وتوفير المعلومات الكافية والموثوقة،واتخاذ القرارات ومتابعة المهام والوظائف الأساسية للشركة؛

I.5- الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة: يعتمد التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات على مجموعة من الأطراف التي تؤثر فيها وتتأثر بها،وهناك أربعة أطراف تتأثر بحوكمة المؤسسات:

أ. **المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة عن استثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل كما يحق لهم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب. **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح حيث يقوم مجلس الإدارة باختيار المدرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة،بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم.

ج. **الإدارة:** هي المسئولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة،وتعتبر الإدارة هي المسئولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

د. **أصحاب المصالح:** وهم الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة كالدائنين،الموردين،وغيرهم،ويكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد[8].

I.6- تعريف جودة التدقيق: إن الأساس في عملية التدقيق هو تمكين المدقق الخارجي من تكوين رأي وإبدائه عما إذا كانت القوائم المالية تعرض بصورة صادقة وعادلةمن أجل تمكين مستخدمي هذه التقارير من اتخاذ القرارات الصحيحة.

عرفت De Angeloفي سنة 1981 جودة التدقيق على أنها الاحتمال المرتبط بأن المدقق سيقوم باكتشاف الأخطاء الجوهرية أو المخالفات في النظام المحاسبي للشركة والإعلان والتقرير عن هذه المخالفات أو الأخطاء[9].

كما يجب أن يكون تقرير المدقق ذا جودة عالية إذا كانت نتيجة مسار التدقيق من الناحية التقنية ذات استقلالية وكفاءة،لذا نستخرج من هذا التعريف أن المدقق يجب عليه أن يجمع بين صفتين من أجل أن يكون عمله ذا جودة عالية: الكفاءة: التي تحدد قدرته على اكتشاف الأخطاء المحتملة والموجودة في القوائم المالية،الاستقلالية: التي تشترط قدرته على إظهار هذه الأخطاء المكتشفة[10].

حيث أن العديد من الباحثين اعتمدوا على هذه المقاربة المزدوجة من أجل تعريف جودة التدقيق وذلك من خلال التمييز بين الكفاءة التقنية (جودة الاكتشاف) واستقلالية المدقق (جودة الإظهار)،لكن هذا التمييز لم يكن له نتيجة على قيمة رأيه.

من خلال تعريف de Angelo نرى أنه يركز على مدى قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والتقرير عنها،فهذا التعريف يتماشى والأهداف التقليدية للتدقيق الخارجي،كما أن هناك من ركز على مخرجات العمل المحاسبي،وربط جودة التدقيق الخارجي بخلو القوائم المالية من الأخطاء ،فهو يركز على نتائج عملية التدقيق الخارجي كون موثوقية ومصداقية القوائم المالية التي تمت مراجعتها تعكس جودة عملية التدقيق الخارجي[11].

من هذا يمكن القول أن تعارض المصالح في مهنة التدقيق صعب الوصول إليه وأن المدقق إذا كان يملك كفاءة تضمن مستوى عالي من التكوين الأكاديمي و المهني ويتثبت جودة التدقيق فإن خاصية الاستقلالية لا يتم الحصول عليها مسبقا ضعيفة أو غير مستقرة.

أما حسب نشرة معايير التدقيق رقم 04 التي أصدرها مجمع المحاسبين القانونيين عام 1974،فإن جودة التدقيق تتحقق من خلال الالتزام بمعايير التدقيق،ومن خلال تطبيق مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في شركات التدقيق في هذا الصدد أشار الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى مفهوم الجودة وضرورة تطبيق مكاتب التدقيق لمجموعة من السياسات والإجراءات التي تضمن الرقابة على جودة التدقيق فيها،وهذا من خلال المعيارين الدوليين لرقابة الجودة وهما:

- معيار رقابة الجودة الأول "رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات التدقيق والمراجعة للبيانات المالية،وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"؛
- معيار التدقيق الدولي 200 "الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية"؛

I.7- أهمية جودة التدقيق: تنبع أهمية جودة المراجعة من خلال المجالات التالية:

- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية؛
- المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجع؛
- تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية؛
- تخفيض صراعات الوكالة وذلك من خلال عدم تماثل المعلومات وسيطرة الإدارة على المعلومة المالية للمؤسسة الناتج عن تعارض في المصالح القائم بين الإدارة و الأطراف ذات المصلحة،أي أن هناك علاقة طردية بين نظرية الوكالة و جودة التدقيق[12]؛
- المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات أداة تنافسية جيدة؛
- زيادة الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية،إن تحسين جودة التدقيق تدعم الثقة في مصداقية القوائم المالية،وبالتالي زيادة ثقة المستخدمين للقوائم عند اتخاذ القرارات؛

I.8- أهداف تحقيق جودة التدقيق: يمكن إجمال هذه الأهداف في:

- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية؛
- تخفيض تكاليف الوكالة والتبرير؛
- تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية؛
- المساهمة في تضييق فجوة التوقعات؛

- تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية؛
- زيادة الثقة في تقرير المدقق ومصداقية القوائم المالية؛
- المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات؛

I.9- محددات جودة التدقيق: رغم الاهتمام المتزايد بجودة التدقيق من قبل الباحثين ومع ذلك لم يقوم بتحديد مفهوم واضح ،فقد ذهب العديد من الباحثين إلى أن تحديد جودة التدقيق تكون من خلال الالتزام بمعايير التدقيق،وتطبيق الرقابة على الجودة داخل المؤسسة[13].

أهم محددات جودة التدقيق نذكرها فيما يلي:

- حجم المؤسسة المدققة؛
- مسؤولية مراقب الحسابات؛
- سمعة وشهرة المدقق؛
- طول فترة إرتباط المدقق مع العميل فمستوى التعلم يعطي ميزة إيجابية في اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وبالتالي زيادة الجودة؛
- التحفظ؛
- صدق تقارير التدقيق كونها تخفض من تعارض المصالح بين الإدارة و الملاك؛

I.10- تعريف الفساد المالي: تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاد واسعة وتتداخل فيها عدة عوامل،فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص،لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة[14].

وقد عرف الفساد المالي بأنه :" تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم،كالاختلاسات، التهرب الضريبي... "[15].

كما عرف أنه: "عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية،سواء ما يرتبط منها لمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة"[16].

I.11- تعريف الفساد الإداري: يمكن تعريف الفساد الإداري على أنه:"إستغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية،سواء أكان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة الضغوط التي يمارسها عليه الأفراد من خارج الجهاز الحكومي وسواء أكان هذا السلوك تم بشكل فردي أو بشكل جماعي"[17].

I.12- أسباب الفساد المالي والإداري: هناك عدة أسباب للفساد المالي والإداري يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **أسباب شخصية:** وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميولاته،ومستواه الثقافي والتعليمي ونظرته للمشروعية؛
- **أسباب سياسية:** ويقصد بها غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة؛
- **أسباب اجتماعية:** تتمثل في الحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية ،والمحسوبية والقلق الناجم عن عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول، جمع المال بأي وسيلة لمواجهة المستقبل المجهول والغامض؛
- **أسباب اقتصادية:** تتجسد في المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية،الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين،وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل جديدة لكسب المال والتي أسهلها استغلال الوظيفة والمنصب[18]؛
- **أسباب إدارية وتنظيمية:** وتتضمن أهم الأسباب التي تساعد على الفساد المالي و الإداري والمتمثلة فيما يلي :
  - عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وإيجابية تؤدي إلى التزام عالي والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية؛
  - كبر حجم المنظمة والذي غالبا ما يؤدي إلى ترهل إداري وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية وخصوصا في الإدارات الحكومية؛
  - ضعف النظام الرقابي والذي يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة أو حساب؛
  - استغلال العلاقات مع المسؤولين في الإدارات العليا للممارسات الفاسدة؛

I.13- مظاهر الفساد المالي والإداري: مظاهر عديدة تجسد الفساد المالي والإداري[19]:

- **الرشوة:** و هي تقديم أو استلام عرض أو إغراء بأي شيء "ذو قيمة "بهدف التأثير عن شخص ما لأداء عمل؛
- **البيانات والمطالبات غير الصحيحة:** كلما قام شخص بتزييف حقيقة مادية أو تقديم بيانات مزيفة عمدا،أو إفشاء معلومات سرية كالمعلومات التي تتعلق بالمناقصات الواردة للجهة التي يعمل بها لصالح بعض المتنافسين للحصول عن المال ،أو تقديم شكوى مزيفة ينتج عنها خسارة إقتصادية أو مالية للشخص الذي تم تزوير البيانات الخاصة به؛

– **الإختلاس:** هو التحويل الإحتيالي لممتلكات عامة أو شخصية من قبل فرد يتولى أمر تسيير هذه الممتلكات؛

– **تضارب المصالح:** يحدث عندما يكون لفرد مصلحة اقتصادية أو شخصية في عملية تؤثر عكسيا على صاحب(رب عمل)عمل ذلك الشخص؛

– **الإبتزاز:** هو إستخدام سلطة أو نفوذ لتأمين ربح أو فائدة مالية غير قانونية؛

– **خسارة العائد على حساب الضريبة أو التملص من الحق:** بحيث لا يتم تسليم أو دفع عائد مستحق للحكومة أو لجهة عامة؛

– **الكسب غير العادل:** بمعنى ممارسة التفضيل في الحصول على ارباح بطريقة غير قانونية؛

– **مقاولة وهمية:** هي شركة غير موجودة تقدم الفاتورة الخاصة بها ليدفعها شخص مشارك في عمليةالشراء؛

– **مشتريات متفرقة:** تنقسم العقود إلى قسمين أو أكثر لتطويق حدود سلطة الشراء، ومن ثم لتجنب المزايدة التنافسية، وقد يشمل ذلك الرشوة من المقاول لشخص يتعلق بالطرف الآخر؛

– **عروض تآمرية ،تثبيت السعر أو التلاعب بالعرض:** يشكل مجموعة من مقاولين عقود اتفاقية أو ترتيبات لتقليل أو حصر التنافس وقد تشمل هذه الإتفاقية على الرشوة أيضا؛

– **إحتيال الدفع المستمر:** بحيث يطلب المقاول مدفوعات مستمرة بناءا على معلومات خاطئة تقدم للطرف الآخر؛

– **زيادة أو تخفيض في قيمة الفواتير:** يحدث ذلك عندما يكون هناك بيانات خاطئة متعمدة في قيمة الفاتورة عند المقارنة مع البضائع أو الخدمات التي تم تقديمها أو تلقيها؛

I.14–دور جودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري:

تعد جودة التدقيق أحد الآليات التي يمكن تضمينها في إستراتيجية الحد من الفساد المالي والإداري،إذ أن وظائف التدقيق هي أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لحماية أموال الوحدة الاقتصادية وحماية الخطط الإدارية من الانحراف،كذلك تعد إنشائية لأنه تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسية العامة للوحدة الاقتصادية لأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية والتطورات الحديثة.[20]

ولتفعيل دور جودة التدقيق في الحد من الفساد، يجب تطوير أدلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير التدقيق الدولية،وتعد الأدلة خطوط عريضة تسهل عمل المدقق عند التعامل مع الاحتيال والفساد خلال عملية التدقيق الاعتيادي بغض النظر عن كون التدقيق مالي أو تدقيق أداء،ولهذا فان الأدلة لا يتم تصميمها حصرا للكشف عن الاحتيال والفساد،ولكن يمكن لهذه الخطوط العامة أن ترشد عمل المدقق في الكشف عن الاحتيال والفساد ينبغي على بعضها أن تصبح جزء من عملية التدقيق الروتينية.

إن تطبيق إجراءات رقابة الجودة تتماشى مع سياسات وإجراءات التدقيق الدولي المتعارف عليه منها معيار التدقيق الدولي رقم 220 ،والذي يستلزم التزام المدققين بمبادئ الاستقلال،والأمانة المهنية والموضوعية،والحفاظ على أخلاقيات العمل والسرية.

I.15– دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري: إن التقيد التام بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يعتبر من المداخل الأساسية والضرورية في محاربة الفساد المالي والإداري أو التقليل والحد منه،وكون الشفافية والموضوعية تعد من الأركان الرئيسية لمبادئ الحوكمة فهذا يعني وجود علاقة تأثير متبادلة بين تطبيق المعايير بشكلها الصحيح يؤثر على تعامل أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بشفافية وموضوعية بعيدة عن جميع الشبهات والإنحرافات.

يساعد وجود نظام حوكمة الشركات فعال مع وجود درجة عالية من الشفافية والموضوعية والاستقلالية،على تمكين المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح من متابعة الحقوق التي يمتلكونها في الشركات بسهولة،فضلا عن وجود إفصاحات تتمتع بالنزاهة والموضوعية تساهم في عدم التلاعب في حقوق أصحاب المصالح ،هو الأمر الذي يساهم في تحقيق عملية محاربة الفساد المالي والإداري كما أن دور الجهات المذكورة آنفا في المساءلة وانتخاب وعزل مجلس الإدارة والموافقة على خطط إستراتيجية جديدة سيساهم في الحد أو التقليل من الفساد المالي والإداري.

II – الطريقة والأدوات:

سنحاول من خلال الدراسة الميدانية،التعرف على دور التكامل بين الحوكمة وجودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري.

II.1 منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على ما إذا كانالتكامل بين الحوكمة وجودة التدقيقيساهم في الحد من الفساد المالي و الإداري و تحليلها عن طريق برنامج إحصائي spss.

II.2 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المدققين الخارجيين (محافظي الحسابات)لولايتي سيدي بلعباس ووهران،حيث تم توزيع 61 استبانه على المجتمع محل الدراسةفي حين تم إسترداد 50 إستبانة فقط ،وقد تم الاعتماد عليها من أجل القيام بالدراسة و اختبار صحة الفرضيات.

II.3 أداة الدراسة: قام الباحثان بإعداد استبيان وفق سلم ليكارت الخماسي، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

- **القسم الأول:** يخص المتغيرات الديموغرافية لمجتمع الدراسة و المتمثلة في الجنس ، المؤهل العلمي و سنوات الخبرة
- **القسم الثاني:** عبارة عن ثلاث محاور يتم فيهما اختبار صحة الفرضيات. و هذا حسب الجدول (رقم 01).

الجدول رقم 01: الترميز والتوصيف لمتغيرات الدراسة.

البعد	المحاور	عدد الفقرات
M1	المحور الأول:حوكمة الشركات	5
M2	المحور الثاني:جودة التدقيق	7
M3	المحور الثالث: الفساد المالي ودور الحوكمة وجودة التدقيق في الحد منه	7

المصدر:من إعداد الباحثان.

II.4 صدق و ثبات الاستبانه: من أجل إختبار الإتساق الداخلي للإستبيان،تم إستخدام معامل ألفا كرونباخ،والذي تتراوح قيمته نظريا من(**0**و**1**)،الملاحظ من النتيجة أن قيمة معامل ارتباط ألفا مقبولة إحصائيا أكثر من 70%،(كلما إقترب المعامل من 1كلما دل على وجود ثبات عال)،حسب (الجدول رقم 02).

الجدول رقم 02: قياس معامل (ألفا كرونباخ).

المحاور	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المحور 01 و المحور 02 و المحور 03	0,781

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

II.5 تحليل المتغيرات الديمغرافية:

الجدول رقم 03: توزيع الأفراد حسب عينة الدراسة

الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	43	86
أنثى	7	14
المجموع	50	100

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن فئة الذكور تغلب فئة الأنثى، حيث قدرت فئة الذكور ب 86 % على عكس فئة الأنثى التي قدرت ب 14% و هذا راجع لطبيعة العمل.

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرار	النسب المئوية%
من 30 إلى 40 سنة	24	48
من 41 إلى 50 سنة	19	38
50سنة فما فوق	7	14
المجموع	50	100

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن نسبة السن من 30 إلى 40 سنة، قدرت ب (48%)تليها الفئة التي يتراوح عمرها مابين 40 إلى 50 سنة ب (38%) و أخيرا الفئة التي تتجاوز 50 سنة ب(14%)، و عليه نستنتج أن أغلبية الفئة محل الدراسة تتمتع بالخبرة المهنية المطلوبة.

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسب المئوية%
ليسانس	31	62
ماجستير	11	22
دكتوراه	8	16
المجموع	50	100

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه، أن نسبة حاملي شهادة الليسانس هي أعلى فئة بنسبة (62%) تليها في المرتبة الثانية حاملي شهادة الماجستير بنسبة (22) و أخيرا حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة (16%) و هذا راجع للشروط الواجب توفرها للحصول على اعتماد مزاولة المهنة.

الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسب المئوية%
من 5 إلى 10 سنوات	24	48
من 10 إلى 15 سنة	21	42
أكثر من 15 سنة	5	10
المجموع	50	100

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من الجدول أن نسب الفئتين من 5 إلى 10 سنوات و من 10 إلى 15 سنة متقاربة حيث قدرت نسبة الأولى ب 48%،بينما قدرت نسبة الثانية ب 42% و في المرتبة الأخيرة الفئة التي تتجاوز خبرتها 15 سنة ب 10%، و هذا ما يؤكد النتائج السابقة للفئة العمرية.

II.6 التحليل الإحصائي و اختبار الفرضيات: سوف نقوم في هذا الجزأ بعرض النتائج واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج المتوصل إليها،من أجل تحليل هذه البيانات واختبار الفرضيات تم الاستعانة ببعض المقاييس الإحصائية والتي تم حسابها بإستخدام البرنامج الإحصائي spss مثل:الوسط الحسابي ،الإنحراف المعياري،إختبار Anova،Pearson من أجل إثبات أو نفي الفرضيات.

ولاختبار صحة الفرضيات قمنا باستخدام اختبار $(T-test)$، حيث قمنا بوضع فرضيتين وهما: الفرضية الصفرية: H_0 و الفرضية البديلة: H_1.

ولكي نستطيع الحكم، فإننا نقارن مستوى المعنوية (Sig2-tailed) بعتبة المعنوية هامش الخطأ والتي تساوي: 0.05 وهنا نكون أمام حالتين:

- **الحالة الأولى:** إذا كان (Sig2 -tailed)>0.05 فإننا نقبل H_0ونرفضH_1.
- **الحالة الثانية:** إذا كان (Sig2 -tailed) < 0.05 فإننا نرفض H_0ونقبلH_1.

- **اختبار صحة الفرضية:**

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة التدقيق تأثير إيجابي في الحد من الفساد المالي والإداري؛
- **الفرضية البديلة:** يوجد للتكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة التدقيق تأثير إيجابي في الحد من الفساد المالي و الإداري؛

الجدول رقم 07: المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	عدد العينة
M3	3,568	0,311	**50**
M2	3,501	0,315	**50**
M1	3,441	0,305	**50**

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

يلاحظ من خلال الجدول(جدول رقم 07)أن المتغير (**M1** الحوكمة) والمتكون من 5فقرات حقق هذا المتغير وسط حسابي (3,441) وإنخفاض معياري مقداره (0,305) مما يشير إلى أن هناك موافقة من عينة الدراسة اتجاه أسئلة هذا المتغير وبدرجة عالية من خلال معرفة أهمية الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات وأنها معنية بايجاد وتنظيم الممارسات لحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصالح ،أما الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمتغير وهو (جودة التدقيق)فهو على التوالي (3,501)،(0,315)وهذا يؤشر للدور الإيجابي الذي تمارسه جودة التدقيق و التي أجمع أفراد العينة على إجابة إتفق بشدة جدا أن جودة التدقيق تتمثل في أداء عملية التدقيق بفعالية وكفاءة طبقا لمعايير التدقيق و العمل على الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات،وعلى فقرة التي تبين أن جودة ترتبط إرتباط وثيق بإستقلالية و حيادية محافظ الحسابات وتحديد مستوى جيد للأداء المهني الذي يعمل على الحد من الغش و الفساد المالي.

أما الفساد المالي والإداري بمختلف صوره ولعل أبرزها إستغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو جماعية بشكل مناف للشرع والأنظمة الرسمية، فقد لاقى وسط حسابي (3,568) وعند إجابة إتفق بشدة وبإنحراف معياري (0,311) وهذا يبين إندفاع عينة الدراسة في محاربة الفساد المالي والإداري ،كما جاءت جميع الفقرات بأوساط حسابية أعلى من الوسط الفرضي،وهذا يؤشر لأهمية التطرق للموضوع رغم حداثته في مجال البحث لإختلاف أنواع الفساد و مظاهره ،كما أجمع لأفراد العينة بأتفق جدا على أن مساهمة السياسات المحددة

في مجال المكافآت والرواتب الممنوحة للعاملين في المؤسسات لها دور كبير في الحد من الفساد المالي والإداري،كون هذا الأخير ناتج عن تضارب المصالح و تتسبب فيه عدة عوامل ،على هذا الأساس يمكن القول إجمالا أن هناك إدراك لدى محافظي الحسابات بأهمية جودة التدقيق والحوكمة في محاربة الفساد المالي والإداري وبدرجة أكبر إعطاء أهمية بالغة لمفهوم الفساد.

كما يلاحظ من خلال (الجدول رقم 08)أسفله أنه تم الإعتماد على معامل الإرتباط البسيط (Pearson)لاختبار الفرضية الرئيسية والمتمثلة في علاقات الإرتباط بين المتغيرين المستقلين (الحوكمة وجودة التدقيق) والمتغير التابع (الفساد المالي والإداري).

الجدول رقم 08: مصفوفة إرتباط بيرسون بين الحوكمة وجودة التدقيق مجتمعة في الحد من الفساد المالي والإداري.

M1+M2	M3		
0,551**	1	الارتباط المتبادل بيرسن (PearsonCorrelation)	M3
0		SIG	
50	50	N	
1	0,551**	الارتباط المتبادل بيرسن (PearsonCorrelation)	M1+M2
	0	SIG	
50	50	N	

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

و يتم الحكم على مقدار قوة معامل الإرتباط حسب النقاط التالية:

- **علاقة إرتباط منخفظة:معامل الإرتباط أقل(0,1)؛**
- **علاقة إرتباط معتدلة:معامل الإرتباط بين (0,1 و 0,3)؛**
- **علاقة إرتباط قوية:معامل الإرتباط أعلى من (0,3)؛**

حيث يظهر (الجدول رقم 08) مصفوفة الإرتباط بأن هناك علاقة إرتباط قوية وموجبة لأن قيمتها أكبر من 0,3 وذات دلالة معنوية عند مستوى (1%)بين الحوكمة و جودة التدقيق مجتمعة والحد من الفساد المالي والإداري إذ بلغ معامل الإرتباط البسيط بين المتغيرين (0,551)، وهذه النتيجة تدعم صحة وإثبات الفرضية بوجود علاقة ودور لحوكمة الشركات وجودة التدقيق في الحد من الفساد المالي والإداري،حيث أظهرت النتائج أن الفساد المالي والإداري تتعدد طرقه وأساليبه من إحتيال وسرقة وتزوير ولا يقتصر على الرشوة فقط.

-وبقصد التأكد من صحة الفرضية المستندة إلى وجود تأثير للحوكمة وجودة التدقيق على محاربة الفساد المالي والإداري حيث يمكن الإستعانة بمخرجات SPSS في الجداول التالية كخطوة لمعرفة الدور والتأثير الذي تحدثه الحوكمة وجودة التدقيق على الفساد المالي والإداري في الجزائر بالإعتماد على ANOVA؛

الجدول رقم(09):تأثير الحوكمة وجودة التدقيق على الفساد المالي والاداري

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.551	.452	.370	.23229
a. Predictors: (Constant)،M1+M2				

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

الجدول رقم(10):إختبارANOVAتأثير الحوكمة وجودة التدقيق على الفساد المالي والاداري

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
1	Regression	3.909	1	3.909	48.695	.000
	Residuel	4.736	49	.080		
	Total	8.644	50			
a. Dependent Variable: M3						
b. Predictors: (Constant) ،M1+M2						

المصدر:من إعداد الباحثان بالإعتماد على مخرجات SPSS.

- يتبين لنا من خلال الجدول رقم 10 أن تطبيق الشركات لقواعد الحوكمة ووجود الجودة في التدقيق يمارسان تأثير معنوي على محاربة الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الجزائرية،ووافق أفراد العينة أن آليات المراجعة الداخلية والخارجية ودرجة تفعيلها في ظل حوكمة الشركات أحد الوسائل الهامة لمحاربة الفساد المالي والإداري ومنع أساليب الغش والفساد والإحتيال المالي ورفع مستوى الشفافية داخل المؤسسة الجزائرية،كما أكدو أن قوة وفعالية الرقابة والتدقيق تزيد من إكتشاف الإنحرافات المالية والإدارية.

-كما نلاحظ من خلال اختبار ANOVAأن قيمة sig= 0,000 وهي أقل من قيمة الدلالة الافتراضية المقدرة ب 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على أن للتكامل بينتطبيقالحوكمةوجودةالتدقيقتأثيرإيجابيفيالحدمنالفسادالماليوالإداري.

III - تحليل النتائج ومناقشتها:

من خلال ما تقدم ومن خلال الدراسة الميدانية التي حاولنا من خلالها معرفة دور التكامل بين جودة التدقيق وحوكمة الشركات في الحد من أساليب الفساد المالي والإداري في البيئة الجزائرية ،وجدنا أن هناك دور مهم وكبير لحوكمة الشركات وجودة التدقيق في الكشف عن الفساد المالي والإداري والحد منه ،وهذا بالتظليل عن العمليات داخل الوحدات الاقتصادية ،ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها تبين:

- أن المدققين على دراية كبيرة بدور وأهمية تطبيق الحوكمة من خلال وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المؤسسة؛
- هناك إرتباط معنوي بين درجة جودة التدقيق والفساد المالي والإداري وذلك أن جودة التدقيق الناتجة عن قيام الأجهزة التدقيقية بالقيام بعملها بصورة فعالة تبعا للمعايير التدقيقية الدولية التي يمكن أن تساهم في إكتشاف مواضع الخلل والضعف والمخالفات في الوحدات الإقتصادية ،الأمر الذي يساعد في الحد من الفساد المالي والإداري ومحاربته؛

IV- الخلاصة:

من خلال دراستنا لكافة جوانب الموضوع توصلنا إلى أن الفساد المالي والإداري ظاهرة إقتصادية لها أسبابها وأثارها السلبية ليس على الوحدات الاقتصادية فقط وإنما على الاقتصاد ككل،فالفساد المالي والإداري يساهم بدرجة كبيرة في انهيار المؤسسات أو حدوث خسائر كبيرة لديها وخروجها من السوق وضياع أموال المساهمين،حيث تؤدي حوكمة الشركات وجودة التدقيق دور هام في ضبط الأداء المالي فالتكامل بينهما يقوم على مكافحة كل أشكال الفساد المالي والإداري،فكلاهما تعد كأسلوب رقابي يمنع كل من يحاول التلاعب بأموال المؤسسات خوفا من العقاب.

حيث أن وجود نظام حوكمة الشركات فعال مع وجود درجة عالية من الشفافية والموضوعية والاستقلالية،يساهم في تمكين المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح من متابعة الحقوق التي يمتلكونها في الشركات بسهولة،كما تساهم جودة التدقيق وهي أكثر الأساليب فعالية في مجال محاربة الفساد من خلال رأي المدقق حول سلامة القوائم المالية بالإيجاب أو السلب وبالتالي يقع على المدقق مسؤولية اكتشاف الفساد.

حيث أظهرت الدراسة جملة من النتائج يمكن إيجازها:

- هناك إرتباط معنوي بين نظام الحوكمة والفساد المالي والإداري لأن التقيد بتطبيق الحوكمة الرشيدة في الشركات يجعل منها مدخل مهم وضروري قادر على محاربة الفساد والتصدي له؛
- إن تطبيق حوكمة الشركات يعتبر إحدى الأدوات الوقائية من حدوث الأزمات المالية والحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري كما أن تطبيقها حاليا يبقى حكرا تطبيقه في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية؛
- هناك دور كبير وعلاقة إرتباط وثيقة وموجبة بين الحوكمة وجودة التدقيق معا في محاربة الفساد المالي والإداري،و هذا ما يؤكد صحة إثبات الفرضية؛

أهم ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة:

- على الرغم من أن نتائج الدراسة التي أثبتت أنه يوجد علاقة بين جودة التدقيق وحوكمة الشركات ولها دور كبير في الحد من شتى أنواع الفساد المالي والإداري،غير أن هذا لا ينفي أنه توجد نقائص بشكل متباين في دور كل منها في الحد من الفساد ومحاربة كل أساليبه وهذا ما يسمح للبحوث القادمة أن تتطرق للدراسة في أسباب هذا الفساد قبل البدأ في معالجته؛
- ضرورة قيام السلطات التشريعية بإصدار قوانين تلزم المدققين الداخليين والخارجيين بإبلاغ سلطات الادعاء العامبوقائع أية مخالفات مالية جسيمة،أو فساد إداري صادر من مجلس الإدارة،أو تحت مظلته أو تواطئهمع تشديد العقوبات الجنائية للمخالفات العمدية؛
- ضرورة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة والضبط والعملعلى تطبيق معايير الشفافية؛
- ضرورة عمل الجزائر على تطوير التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال؛

- الملاحق:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم العلوم الاقتصادية
دكتوراه تخصص تدقيق مالي ومحاسبي

استـــــــــــــــمارة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي (ة) الكريم (ة):

يشكل هذا الاستبيان دراسة لإعداد مقال حول:

"التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق ودوره في الحد من الفساد المالي والإداري".

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور التكامل بين حوكمة الشركات وجودة التدقيق في محاربة الفساد المالي والإداري في الجزائر،وسوف تساعدنا المعلومات التي نتزود بها في تحقيق أهداف الدراسة، لذا نلتمس من سيادتكم الإجابة على الأسئلة والفقراتبكل موضوعية وسنستفيد من خبرتكم التي ستدعموننا بها من خلال إجاباتكم، علما بأن إجابتكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم تعاونكم

القسم الأول: المعلومات الشخصية

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

السن: من 30 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ 50سنة فما فوق ☐

المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

الخبرة المهنية: من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

المحور الأول: حوكمة الشركات

الرقم	الفقرة	اتفق جدا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
01	يعد الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات من الدعامات الأساسية لنمو وتطوير المؤسسات.					
02	تركز الحوكمة على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح من خلال عمليات الرقابة.					
03	يساهم دور المساهمين في تطبيق لائحة الحوكمة في مساءلة وانتخاب وعزل مجلس الإدارة والموافقة على خطط الاستراتيجية في ضوء جودة التدقيق للمعايير الدولية.					
04	تمثل الحوكمة مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حمايةلمصالح الإدارة والمساهمين.					
05	يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية بحيث يكون متوافق مع جودة التدقيق.					

المحور الثاني: جودة التدقيق

الرقم	الفقرة	اتفق جدا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
01	تتمثل جودة التدقيق في أداء عملية التدقيق بكفاءة وفعالية طبق لمعايير التدقيق والإفصاح عن الأخطاء.					
02	يلتزم المدقق بالمعايير المهنية الخاصة بالتدقيق بهدف تحقيق مستوى جيد من جودة الأداء المهني.					
03	يتصف محافظ الحسابات بالاستقلالية والحيادية في ابداء الرأي والموضوعية.					
04	يتعين على المدقق أن يقوم بدراسة طبيعة نشاط الشركة ونظامها المحاسبي والمصادر المتوقعة للقرائن وأدلة الاثبات والعمل المنفذ من قبل موظفيها واي إجراءات أخرى بالتدقيق الداخلي.					
05	تعتمد جودة التدقيق على اكتشاف الأخطاء والثغرات في النظام المحاسبي وتسجيل ما توصل اليه في التقرير الذي يصدر بعد نهاية عملية التدقيق.					
06	تساهم جودة التدقيق في القضاء على الفساد ومنع الرشاوي التي يتأثر به بعض الموظفون.					

07	تفرض الحوكمة مبدأ الثواب والعقاب على المدققين من خلال المدققين من خلال إعطاءهم مكافآة تشجيعية أو معنوية أو تفرض عليهم عقوبات وتضمينات مالية تساهم في تحسين جودة التدقيق.					

المحور الثالث: التكامل بين الحوكمة و جودة التدقيق كإستراتيجية لمكافحة الفساد المالي والإداري

الرقم	الفقرة	اتفق جدا	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
01	يعد الفساد مفهوم واسع يعبر عن انعدام قيم أخلاق مهنة التدقيق وغياب الأسس والضوابط التي تحكم السلوك الإنساني.					
02	الرشوة لا تعد الشكل الوحيد للفساد وإنما هنالك طرق أخرى مثل الاحتيال والسرقة والتزوير ولاختلاس و إستغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية بشكل مناف للشرع والأنظمةالرسمية.					
03	يتجسد الفساد المالي والإداري في الانحرافات المالية والإدارية التي تكشفها قوة وفعالية الرقابة والتدقيق.					
04	يساهم وضع سياسات محددة في مجال المكافآت والرواتب الممنوحة للعاملين في الوحدات المعنية في الحد من الفساد المالي والإداري.					
05	آليات التدقيق الداخلي والخارجي وتفعيلها في ظل حوكمة الشركات أحد الوسائل الهامة لمكافحة الفساد المالي والإداري.					
06	ينبغي تفعيل مبادئ الحوكمة وجودة التدقيق في كونها تمثلان أداة مهمة في معالجة مظاهر الفساد المالي والاداري والحد من مسبباتها.					
07	من اهداف حوكمة الشركات وجودة التدقيق هي محاربة ومكافحة الفساد عموما والفساد المالي خصوصا والتخفيف منه لأكبر درجة ممكنة.					

- الإحالات والمراجع :

1. عبد الرحمن رشوان(2017)،**تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات و حوكمة تكنولوجيا المعلومات**،*مجلة العلوم الانسانية*،جامعة فلسطين، ص.ص7-8.
2. Institute European Corporate Governance (2014),**the Financial aspects of Corporate Governance**, europe: the Committee on the Financial aspects of Corporate governance.
3. بلقاسم بوفاتح، عبد القادر بلعربي(2016)، **التكامل بين التدقيق الخارجي و الآليات الداخلية كأساس لتفعيل الحوكمة**، *مجلة الباحث الإقتصادي* ، الجزائر،ص253.
4. محمد الطويل عصام (2018)، **أثر التكامل بين تطبيق قواعد الحوكمة و جودة التدقيق في ضبط ممارسة إدارة الأرباح –دراسة تطبيقية–** ،*مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية*،العدد التاسع ، فلسطين:جامعة الأقصى، ص257.
5. Adalbert, W. (2019),**Financial Development , Economic Groth andCorporate Governance**, Working paper Series,www.econpapers.repec.org/paper/frafranaf/12htm.
6. Alamgir(2007) ,**Corporate Governance**: **A Risk Perspective**, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo,pp 7 – 8.
7. بن عواق شرف الدين أمين(2015)،**تطبيقات حوكمة الشركات و دورها في محاسبة الفساد المالي و الإداري**،*مجلة الباحث*،سطيف، ص145.
8. لمة ابو اسماعيل، فتيحة مخناش (2013)،**مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي**"، مداخلة ضمن *المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات و الاقتصاديات*، الجزائر:الشلف: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي،ص192.
9. نشيدة أحططاش (2019) ، **تأثير عوامل جودة التدقيق الخارجي المتعلقة بالمدقق على موثوقية القوائم المالية : دراسة إستطلاعية لعينة من محافظي الحسابات في الجزائر**،*مجلة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،الجزائر*:جامعة سطيف، ص 135.
10. ناصر دادي عدون، امينة فداق (2011)،**دور مجلس الإدارة كهيكل حوكمة في جودة التدقيق الخارجي على مستوى عينة من المؤسسات الجزائرية** ، *مجلة الإصلاح الإقتصادي و الاندماج في الإقتصاد العالمي،العدد 10* ، ص 185.
11. نشيدة أحططاش (2019) ، **تأثير عوامل جودة التدقيق الخارجي المتعلقة بالمدقق على موثوقية القوائم المالية : دراسة إستطلاعية لعينة من محافظي الحسابات في الجزائر**،*مجلة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،الجزائر*:جامعة سطيف، ص 135.
12. هبة صنهاجي، عبد القادر عاودي، ومحمد العبد عمامرة (2017)، **أثر تطبيق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة التدقيق الخارجي**،*مجلة العلوم الإدارية و المالية،المجلد01،العدد01 ،الجزائر،الوادي:جامعة الشهيد حمه لخضر* ، ص433.
13. كهينة رشام (2016)،**جودة التدقيق كأسلوب للحد من الغش و الفساد المالي**،*مجلة المعارف، العدد 20،الجزائر:قسم العلوم الإقتصادية*، ص.ص187-188
14. سامية حمريش(2018)،**الفساد المالي و الإداري :أسبابه ،مظاهره و آليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته**،*مجلة المنار دولية للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية،العدد الخامس،الجزائر :جامعة يحيى فارس المدية كلية الحقوق و العلوم السياسية،ص278.*
15. محمد خميسي بن رحم، حكيمة حليمي (2012)،**الفساد المالي والإداري – مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها**،*المؤتمر الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري*،بسكرة: جامعة محمد خيضر،ص05.
16. عبد العالي حاحة(2013)، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر**،*أطروحة دكتوراه في الحقوق*، الجزائر، بسكرة: جامعة محمد خيضر،ص105.

[17] سامية حمريش(2018)،**الفساد المالي و الإداري :أسبابه ،مظاهره و آليات الوقاية منه مع عرض لأهم التجارب الدولية لمكافحته**،*مجلة المنار دولية للبحوث و الدراسات القانونية و السياسية*،*العدد الخامس*،*الجزائر :جامعة يحيى فارس المدية كلية الحقوق و العلوم السياسية*،ص279.

[18] ميلود تومي، محمد لمين علون (2016)،**التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية**،*مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية*، *الجزائر،الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر*، ص212.

[19] ميلود تومي، محمد لمين علون (2016)،**التدقيق الداخلي كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي في المؤسسة الاقتصادية**،*مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية*، *الجزائر،الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر*، ص213.

[20] كامل حمد منى (2016)،**دور الاتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري**،*مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية*،*المجلد 23، العدد 45*،*الجزائر*، ص190.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

خيثري الخادم، لزرق محمد (2021)، **التكامل بين حوكمة الشركات و جودة التدقيق و دوره في الحد من الفساد المالي و الإداري - دراسة ميدانية على عينة من محافظي حسابات لولايتي سيدي بلعباس ووهران-**، مجلة المؤسسة، المجلد 10(العدد 01)، الجزائر : جامعة الجزائر -3، ص.ص 309-321.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Entreprise Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).